الاطمئنـان النفسي الوهمي لدى القيادة الفلسطينية، حين أشعرها دفق التأييد السياسي والمتطوعين بأنه سيظل لديها وفرة من البشر المستعدين لتنفيذ السياسيات العليا مهما كانت. والملحوظ في الأمر أن هذه القيادة، حين واجهت مأزق افتقارها إلى القوة الذاتية وإلى الحلول النظرية في آن، في فترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، لم تدرك خطأ سياساتها ومنهجها ولم تع حاجتها إلى العمـل الصبور في إطار استراتيجية بعيدة المدى، بل قبضت على القشة الأولى التي وجدتها لتعوم على وجه الماء: قشة الاسناد الرسمي العربي والضمانات الدولية.

انعكس غياب الاستراتيجية الشاملة، أيضاً، في عجز مختلف التنظيمات الفلسطينية (أو التي مارست العمل العسكري منها) عن خلق أسس الاستمرارية الحقيقية في عملها التنظيمي ـ العسكري، وخصوصاً في الارض المحتلة، فاضطرت جميعها الى إعادة بناء العمل مجدداً، من الصفر، بعد كل ضربة تلقتها. وقد نتج فقدان الاستمرارية، الى حد بعيد، عن إعادة استهلاك الموارد البشرية والمادية المتوفرة لتغذية العمل الآتي، بدلاً من الاحتفاظ بجزء منها لاغراض مستقبلية. فتوجه الجميع، مثلاً، إلى بناء الخلايا التنظيمية المقاتلة في الأرض المحتلة على حساب بناء الكوادر القيادية التنظيمية التي تؤمّن، وحدها، ضمان استمرارية العمل العسكري. ويؤكد صحة هذه الملاحظة أن بعض النمو الاخير في العمل العسكري في الارض المحتلة يعود إلى نشاط السجناء السابقين الذين أطلق سراحهم، فوظفوا خبراتهم في توجيه الغير. لكن لم ينتهِ سوء توجيه واستخدام الموارد، وخاصة أن الشعور الداهم بضرورة تنفيذ عمل ما مهما كانت الظروف الموضوعية والاعتبارات الذاتية المانعة ما زال يؤدي إلى استخدام أية موارد بشرية متوفرة دون حساب ملاءمتها للمهام المنوطة بها واحتياجات المستقبل.

ينكشف افتقار حركة المقاومة إلى من ينفذ الاستراتيجية العسكرية «على الطلب» في ميل قيادة م.ت.ف. نحو قذف المشكلات بالمال لعلها تزول، ولعله يمكن تنفيذ العمل العسكري بواسطة المال. فقد ساهمت م.ت.ف. بخلق وضع يعجز فيه الناس عن التحرك إذا لم تتوفر لديهم الامكانيات الكاملة من قبل الغير. وقد نشأت هذه الحالة خاصة في الارض المحتلة حيث يصعب فيهـا الاتكال على الدعم الخارجي اكثر منه في أية منطقة اخرى؛ وأدى الميل إلى استخدام الموارد المالية بكثرة ودون تمييز إلى تقويض الابداع التكتيكي والتفكير المستقل وروح المبادرة وإلى تذكية نفسية مرتزقة. فيلفت الانتباه، على الصعيد العسكري، ان العمل المتقدم، نوعاً وكماً، في الارض المحتلة، في الآونة الاخيرة، يقوم به افراد بلا تمويل خارجي. ولا يكمن الخطأ في استخدام كل ما توفر من موارد، بما فيها المالية، ومثلاً لشراء الاسلحة في الارض المحتلة من الجنود الاسرائيليين، بل يتمثل في محاولة تحقيق بواسطة المال ما لا يقدر المـال عليـه، وفي عدم تحقيق ما يقـدر المال عليه فعلاً كبناء الملاجئ من الجودة والكمية المطلوبتين في المخيمات وفي توفير الخدمات الطبية والصحية وغيرها.

وكثيراً ما تم تفسير أي تقصير، مثل عدم توفير الامكانيات المادية الكافية لوحدة أو خلية أو مخيم ما، وتم تفسير اللجوء إلى حلول غير مرضية للمآزق الطارئة («الترقيع»)، بالقول ان «الظروف تفرض ذلك» أو «اننا محكومون بالوضع السياسي». وقد عكست هذه الاقوال، في الواقع، نزعة إلى التسليم بالامر الواقع وعدم مشاطرته فور نشوئه. وكان يعني ذلك، أولاً، أن الخصوم هم الذين خلقوا الوقائع الجديدة، وثانياً ان الطرف الفلسطيني كان يسلّم بها على